الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
10 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد داكال ..... (نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-56666 (A)

نظرا لغياب السيد يوسفي (الجزائر) ترأس الجلسة السيد داكال (نيبال) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/61/309، A/61/485 و A/61/612)

١ - **السيد ساش** (المراقب المالي): قال عند تقديمه لتقرير الأمين العام المتعلق بأداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في بوروندي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/61/612) إن الجمعية العامة كانت قد اعتمدت في قرارها ١٥/٥٩ ألف مبلغا قدره ٤٠٠ ٧١٧ ٣٢٩ دولار لمواصلة عملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكما يتضح من الجدول الوارد في الجزء الثالث من التقرير، بلغت النفقات في الفترة المشمولة بالتقرير ٣٠٣,٨ مليون دولار وتبقى رصيد غير مرتبط به قدره ٢٥,٩ مليون دولار، بنسبة ٧,٩ في المائة من الميزانية الإجمالية. وترجع الأسباب الرئيسية لذلك الفرق للبطء في نشر الأفراد العسكريين وضباط الشرطة المدنية بأكثر مما كان متوقعا والتأخير في تعيين الموظفين الوطنيين وانخفاض الاحتياجات من المرافق الجاهزة وخدمات التشييد بسبب الزيادة في استخدام الهياكل الدائمة القائمة وانخفاض عدد المركبات اللازمة وقلة استخدام أسطول البعثة المكون من ٦ طائرات هليوكوبتر عسكرية. وتبين الفقرة ٢٢ من التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٢ - وأشار إلى تقرير الأمين العام المتعلق بميزانية عملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/309) فقال إن الميزانية المقترحة للفترة المعنية تبلغ ١٤٤,٦ مليون دولار وهو ما يمثل نقصانا بمعدل ٥٠ في المائة بالمقارنة إلى ميزانية الفترة السابقة. ويُعزى ذلك النقصان إلى أن ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي قد تم تمديدها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ فقط وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٩٢ (٢٠٠٦).

٣ - وقال إن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي توفر التمويل لإعادة جميع الأفراد العسكريين والفنيين إلى أوطانهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بمن فيهم مَن أُعيد نشرهم مؤقتا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللتصفية الإدارية للبعثة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتحدد الفقرة ٥٥ من التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٤ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أشار عند تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/61/485) إلى أن الاقتراحات المتعلقة بعمليات حفظ السلام في الميزانية تقدم عادة إلى اللجنة الاستشارية في شباط/فبراير وآذار/مارس لتتيح للجنة الوقت الكافي لنظرها قبل بدء الفترة المالية الجديدة في ١ تموز/يوليه. بيد أن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي يتم نظرها تقريبا في منتصف الفترة المالية ذات الصلة. وفي حين أن تلك الحالة قد عقّدت المسألة من جهة فقد أتاحت للجنة الاستشارية من جهة أخرى النظر في النفقات الإجمالية للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والتي كانت تقل كثيرا عن مستوى الاعتمادات. ونتيجة لذلك ستتم إعادة مبلغ كبير في النهاية إلى الدول الأعضاء. ويمثل النقص الأخير في الإنفاق جزءا من النمط المستمر للإفراط في رصد اعتمادات الميزانية الذي ظلت اللجنة الاستشارية تسترعي الانتباه له في السابق.

٥ - ومضى يقول إنه بناء على التجربة الأخيرة، توصي اللجنة الاستشارية بخفض ميزانية عملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بمبلغ ٢٥ مليون دولار. وسوف يجري خفض آخر قدره ٤,٤ مليون دولار نتيجة لتنقيح تقديرات التكاليف للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما قدمت اللجنة الاستشارية عددا من التوصيات فيما يتعلق بالوظائف والتدريب والنقل من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق وفورات.

٦ - وقال إن التقرير اشتمل على عدد من التعليقات بشأن التصفية المرحلية ولا سيما العلاقة بين تصفية عملية الأمم المتحدة في بوروندي وإنشاء بعثة للمتابعة. وسيكون التعاون بين الكيانين عنصرا أساسيا أثناء الفترة الانتقالية مع الفهم بأن أنشطة كل واحد من الكيانين سيتم الاضطلاع بها على نحو مستقل مع المحاسبة الملائمة من حيث الموارد. وسوف تشكل الفترة الانتقالية فرصة جيدة لكي تطبق عملية الأمم المتحدة في بوروندي الدروس المستخلصة من بعثات حفظ السلام الأخرى.

٧ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية فلاحظت الشكل الذي يستند إلى النتائج في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في بوروندي وقالت إنه تم إعداد الميزانية بافتراض أن عملية الأمم المتحدة في بوروندي سوف تنسحب من بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأن المجموعة الأفريقية تأمل في بذل كل جهد ممكن للاستفادة من المكاسب المحققة بالفعل في ذلك البلد. وقالت إنه أتضح من التجربة أن فك الاشتباك المرحلي والتدريجي هو وحده الكفيل بتوطيد إنجازات البعثة، ولذلك ترحب المجموعة الأفريقية بحقيقة أن الأطر المقترحة تعكس الدعم المستمر الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في بوروندي لعملية السلام ولا سيما لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. كما يتعين أن تكون اقتراحات الميزانية في المستقبل لذلك المكتب مستندة إلى النتائج.

٨ - ومضت قائلة إن المجموعة الأفريقية دعت الأمين العام في الدورة الستين للجمعية العامة إلى ضمان عرض أفضل الممارسات المكتسبة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تقرير يخصص لتوجيه البعثات الأخرى أثناء عملية التصفية. وسوف تستفيد عملية الأمم المتحدة في بوروندي بقدر كبير من ذلك التقرير.

٩ - وقالت إنها أحاطت علما بتوصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بخفض الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وسوف تطلب توضيحا عن الأثر المحتمل لتلك التخفيضات ولا سيما في مجال التدريب. ولا تزال هنالك مبالغ كبيرة مستحقة للدول الأعضاء تتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات والقوات كما أن عددا من المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز تنتظر التسوية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمعالجة هذه القضايا على وجه السرعة.

١٠ - **السيد تريستمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ترحيبه بالانتهاء الناجح الوشيك لولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي كما أعرب عن ثقته بأن التنفيذ الجاد للجدول الزمني لاستراتيجية الخروج والتصفية سيؤدي إلى انتقال سلس ومنظم وإلى تسهيل عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في مجالات توطيد السلام والتعمير وبناء القدرة الوطنية والتنمية. وقال في ذلك الصدد إنه يجب على وكالات الفريق القطري بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة في بوروندي أن تثبت أنها في وضع يتيح لها متابعة العديد من البرامج.

١١ - وانتقل إلى الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي فتساءل عن جدوى إنشاء ثلاث وظائف جديدة، وشدّد على أنه يتعين للبعثات في مرحلة التخفيض والتحضير

للتصفية أن تتجه إلى التقليص الحقيقي. وقال إنه يشعر بالقلق إزاء البرنامج التدريبي للبعثة ويتفق مع رأي اللجنة الاستشارية بضرورة أن يركز البرنامج على استخدام الموارد التدريبية في تعزيز القدرات اللازمة لمرحلة التصفية. ويتعين أن يتم أي تدريب ذي طابع عام أو وظيفي داخل البعثة ذاتها أو عن طريق الائتمار بالفيديو أو التعلم الإلكتروني. وبدلا من تأجير مستشارين لتنفيذ التدريب للتخلص من النفايات الخطرة ونقل السلع الخطرة يمكن الاستفادة من الخبرة الفنية المتوفرة لدى البعثات الأخرى.

١٢ - وأخيرا قال فيما يتعلق بالإفراط المستمر في رصد اعتمادات الميزانية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي إن التسرع في الحساب وما نتج عن ذلك من خفض في بعض النفقات المقترحة إنما يزيد على أربعة ملايين دولار، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن دقة البنود الأخرى في الميزانية. وقال إنه سوف يتابع تلك المسألة أثناء المشاورات غير الرسمية.

١٣ - **السيدة سامايو ريكاري** (غواتيمالا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا. وقالت إنه نظرا لمساهمة غواتيمالا بعدد من المراقبين العسكريين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي فإنها مهتمة بصفة خاصة بأنشطتها وترحب بالتطورات الإيجابية في بوروندي.

١٤ - **السيد كوزاكي** (اليابان): أشار إلى الفقرة ٢٢ (ب) من تقرير عملية أداء الأمم المتحدة في بوروندي (A/61/612) والفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية فتساءل عما إذا كانت اللجنة الاستشارية توصي بتعليق القاعدة المالية ٥-٢.

١٥ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن مسألة كيفية تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هي مسألة مشتركة في جميع بعثات حفظ السلام. و لم تطلب اللجنة الاستشارية في ذلك الصدد تعليق القاعدة المالية ٥-٢ ولكنها تود أن تُذكِّر اللجنة الخامسة بوجوب اتخاذ قرار بشأن تلك المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.